

## صدمات دورة الأعمال وفق المنهج النقدي

الاقتصاد التركي نموذجاً للمدة 2005-2021

Business cycle shocks according to the monetary approach

The Turkish economy is a model for the period 2005-2021

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1651.27>

أ. د احمد عبدالله سلمان<sup>(2)</sup>

حسنين محسن مخيف<sup>(1)</sup>

Prof .Dr. Ahmed Abed Allah Salman

hassanain Mohsin Mukeef

[asalman@uowasit.edu.iq](mailto:asalman@uowasit.edu.iq)

[hassanainmohsin84@gmail.com](mailto:hassanainmohsin84@gmail.com)

### المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل إثر تقلبات المؤشرات النقدية في المؤشرات الحقيقية المؤدية إلى صدمات دورة الأعمال في تركيا ، وانطلاقاً من فرضية البحث أنّ الاقتصاد التركي يتأثر بصدمات دورات الأعمال الحقيقية ايجابياً أو سلبياً وتختلف حسب طبيعة الاقتصاد ونوعية الصدمة سواء أكانت نقدية أم حقيقية فإنّ الترابط والتداخل بين المتغيرات أثناء الحركة الدورية داخل الاقتصاد يتمخض عنها ردود أفعال بين المتغيرات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي.

ولتحقيق فرضية هذه الفرضية تمّ تتبّع مسار اتجاه المؤشرات النقدية وتقلباتها من عرض نقد وسعر فائدة والائتمان المصرفي الخاصّ واثراً في اتجاه سريان المؤشرات الحقيقية من ناتج محلي إجمالي واستثمار ومعدّل البطالة ، وقد توصلت الدراسة إلى إنّ التقلبات في المؤشرات النقدية تحدث تقلبات في المؤشرات الحقيقية محدثة دورتي أعمال في الاقتصاد التركي ، الأولى نتيجة صدمة خارجية متمثلة بأزمة المشتقات المالية الأمريكية عام 2008 بعد انفتاح الاقتصاد التركي على العالم الخارجي ، أما الثانية فتمثّل صدمة داخلية جرّاء انخفاض قيمة الليرة التركية عام 2018، كما يلاحظ أنّ تأثير تلك الصدمات النقدية غير متساوية في المتغيرات الحقيقية من ناتج واستثمار وتوظيف وحسب مدى وعمق وقوع الصدمة ، ومدى استقلالية السلطة النقدية .

### Abstract

The research aims to analyze the impact of fluctuations in monetary indicators on real indicators leading to business cycle shocks in Turkey. Based on the research

**hypothesis that the Turkish economy is affected by real business cycle shocks, positively or negatively, and varies according to the nature of the economy and the type of shock, whether monetary or real, the interrelation and interference between variables during... The cyclical movement within the economy results in reactions .between variables that affect economic activity**

**To achieve the hypothesis of this hypothesis, the path of the direction of monetary indicators and their fluctuations, such as money supply, interest rates, and private bank credit, was traced, and their impact on the direction of flow of real indicators, such as gross domestic product, investment, and the unemployment rate. The study concluded that fluctuations in monetary indicators cause fluctuations in real indicators, creating two business cycles in The Turkish economy. The first is the result of an external shock represented by the American financial derivatives crisis in 2008 after the opening of the Turkish economy to the outside world. The second represents an internal shock due to the decline in the value of the Turkish lira in 2018. It is also noted that the impact of these monetary shocks is unequal in the real variables of output and investment. And employing according to the extent and depth of the shock occurrence, and the extent of the independence of the monetary authority**

#### المقدمة

تُعدّ موضوعة صدمات دورة الأعمال من المواضيع المتجدّدة في اقتصادات البلدان المتقدمة الغنية بمواردها وكذلك البلدان الفقيرة بمواردها التي تعتمد على المواد الأولية كمورد ريعي ، مع تطوّر الأنظمة الاقتصادية تمخّض عنها منعطفات وانحرافات أدت إلى عدم استقرار الاقتصاد وأثرت على أدائه ، ممّا أظهر سمات وخصائص جديدة على أرض الواقع تختلف عن سابق الأفكار والحقب الزمنية للفكر الاقتصادي لمفهوم دورة الأعمال ولاسيما في النظام الرأسمالي الذي عدّ الدورة عابرة متجدّدة ، تأخذ شكل دوري في الاقتصاد ، الأمر الذي أثار اختلافاً في وجهات النظر لدى العديد من الاقتصاديين المتيقنين بعدم إمكان تجنّب الدورة بل بالإمكان تخفيف حدّتها وفق السياسات الاقتصادية العامة ، فعُدّوها ظاهرة أو مشكلة بحدّ ذاتها، ومنحوها أهمّية في طروحاتهم ، ممّا جعل أفكارهم الاقتصادية الجديدة بصيغ رياضية دالية وقياسية تارة ، والتنبؤ بحدوثها تارة أخرى .

يُعدّ الاقتصاد التركي أحد الاقتصادات المتسارعة النموّ والناشئة في الوقت نفسه ويميّزه موقعة الجغرافي الذي يربط قارات ثلاثة كلّ من أوروبا واسيا وأفريقيا ، فضلا عن إطلالة على البحر الأسود والمتوسّط ، في حين تبلغ مساحة أراضيه (769630) كم<sup>2</sup> الأمر الذي مكنه من توظيف نشاطه الاقتصادي تجاه الدول المجاورة عن طريق تبادل الموارد المائية مقابل الموارد النفطية ، كما يطمع أيضا في تسويق منتجاته الزراعية والصناعية للدول العربية والإقليمية نتيجة تنوع هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، و يُعدّ الاقتصاد التركي من الاقتصادات متسارعة النموّ إلى جانب الصين والهند

والبرازيل واندونيسيا وروسيا والمكسيك فقد أقرّ مركز الدراسات الامريكي بخصوص مستقبل الاقتصاد العالمي أنّ تركيا بعد الصين في تحقيق معدّل نموّ اقتصادي وتوقع ان تحتل المركز (12) عالميا عام 2050 .

#### 1- أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية البحث في ان دورة الأعمال هي صفة ملازمة للنظام الرأسمالي التي يمكن تتبع سريانها في الاقتصاد التركي وفق المنهج النقودي ، فيلاحظ أنّ الترابط والتشابك بين المتغيّرات الكليّة بمجموعة من العلاقات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذا يتطلب من القائمين على رسم السياسة النقدية الأخذ بالحسبان الترابط بين تلك المتغيّرات لتقليل الانعكاسات السلبية التي تؤدي إلى تقلّبات في المؤشّرات النقدية داخل اقتصاد معيّن الناتجة من تقلّبات في اتجاه الناتج المحليّ الإجمالي ايجابيا او سلبيا إذ يبدأ بالارتفاع حتى نقطة قمة الدورة ثمّ ينخفض حتى يصل نقطة قاع الدورة مخلفا آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية يعمّ صداها أركان الاقتصاد المحليّ الذي يحتمّ على حصر تقلّبات عرض النقد من قبل السلطة النقدية بعد تحجيم صدمات دورة الأعمال وتحقيق استقرار اقتصادي.

**2- مشكلة الدراسة :-** تُعدّ مشكلة البحث من ابرز المشاكل تكمن في صدمات دورة الأعمال وأثرها في بعض المتغيّرات الاقتصادية وفق منهج نقودي فيعّم الغموض والضبابية في تلك العلاقة لذا سعى البحث للتوسع في دراسة تلك العلاقة وتحديد سريان اتجاه المتغيّرات النقدية والحقيقية ومعرفة أيّها يؤثر في الآخر .

**3 - فرضية الدراسة :-** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الاقتصاد التركي يتأثر بصدمات دورات الأعمال الحقيقية ايجابيا أو سلبيا وتختلف حسب طبيعة الاقتصاد ونوعية الصدمة سواء أكانت نقدية أم حقيقية فان الترابط والتداخل بين المتغيّرات اثناء الحركة الدورية داخل الاقتصاد يتمخض عنها ردود افعال بين المتغيّرات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي .

**4 - هدف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد من مؤشرات حقيقية ومؤشرات نقدية من جهة ، وربط هذه المؤشّرات في التحليل بالاتجاه نفسه لمعرفة مدى تأثير المتغيّرات النقدية في المتغيّرات الحقيقية داخل الاقتصاد التركي ثمّ التوصل إلى وقوع دورتي أعمال خلال مدة الدراسة .

### المطلب الاول

#### الجدلية الفكرية بين صدمات دورة الأعمال والمنهج النقودي.

تشير موضوعة دورة الأعمال أحد السمات الرئيسية الدورية في اقتصاد صناعي معين قائم على نظام نقدي متشابك الذي يفضي إلى عدم استقرار في مؤسسات أصحاب الأعمال مخلفا صدمات مختلفة أثارت الجدل الفكري بين العديد من الاقتصاديين النقدين التي يمكن إيضاحها بالآتي :-

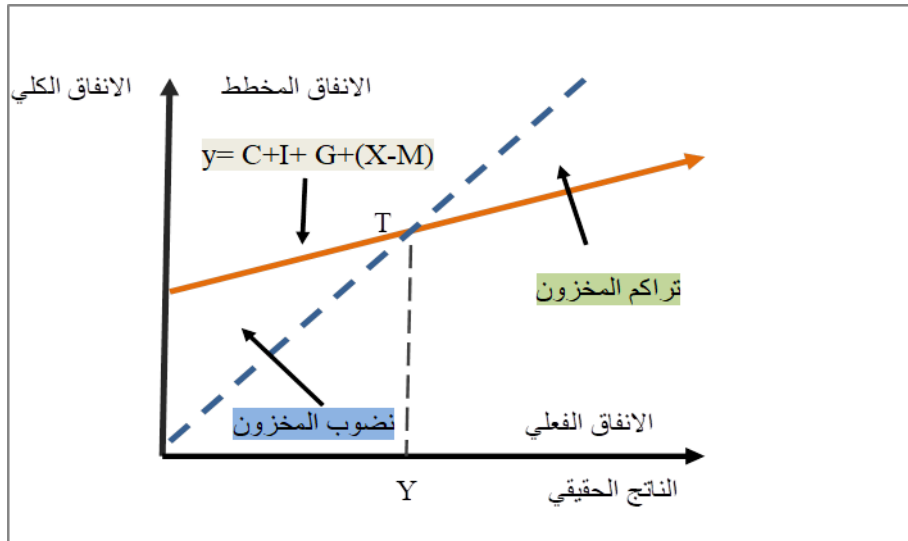
## أولاً:- التراكم والنضوب في المخزون السلعي .

تُمرُّ دورة الأعمال بشكل عام في أربع مراحل فعند مرحلة الانتعاش تتوسع دورة الائتمان التي أقرها هاوتري مع زيادة في الودائع المصرفية <sup>(1)</sup> نتيجة زيادة كمية النقود المعروضة فينخفض سعر الفائدة ويحفز رجال الأعمال على التوسع الاستثماري في الإنتاج السلعي الرأسمالي والاستهلاكي فيزداد الإنتاج والتوظيف والمبيعات ما يزيد الطلب على المخزون السلعي فضلاً عن ارتفاع الأرباح المتحققة نتيجة الإنفاق الكلي من تارة ، وتارة تستجيب الحكومة في التزاماتها من زيادة الإنفاق لتوفير السلع والخدمات العامة فضلاً عن العمل على صيانتها ، فيتمخض عنها محصلة نهائية تراكم المخزون في مرحلة الرواج الاقتصادي ، في حين في فترة الكساد ينخفض الإنفاق والإنتاج ومن ثمَّ ينخفض المخزون السلعي في أنواعه كافة فتبرز ظاهرة المخزون غير المتوقع <sup>(2)</sup> الذي يكون على النوعين الآتين :-

### أ – المخزون السلعي الموجب غير المتوقع .

تبرز ظاهرة المخزون الموجب غير المتوقع عندما يكون هنالك فائض من المعروض السلعي يفوق الطلب عليه داخل الاقتصاد، بمعنى عدم رغبة المستهلكين والمستثمرين والحكومة في الإنفاق النقدي على هذا الفائض السلعي فيلاحظ ان الإنفاق المخطط يكون اقل من الإنفاق الحقيقي ويمكن بيان ذلك في الشكل البياني (1) الاتي :-

الشكل (1) المخزون السلعي الموجب والسالب غير المتوقع

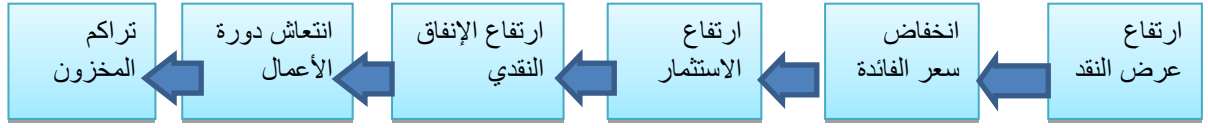


المصدر :- عبد الرزاق بني هاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، 2014 ، ص 211

ننطلق من نقطة التوازن ( T ) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي يتحدد الناتج المحلي الحقيقي ( Y ) عندها يتساوى الإنفاق الكلي مع العرض الكلي لا يوجد فائض او عجز في المخزون ، فيلاحظ في المنطقة الواقعة يمين

<sup>(1)</sup> – ياسر محمد جاد الله ، محمد غرس الدين ، التقلبات الاقتصادية ، مطبعة الاسراء ، القاهرة ، 2005 ، ص 162 .  
<sup>(2)</sup> – عبد الرزاق بني هاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، 2014 ، ص 211 .

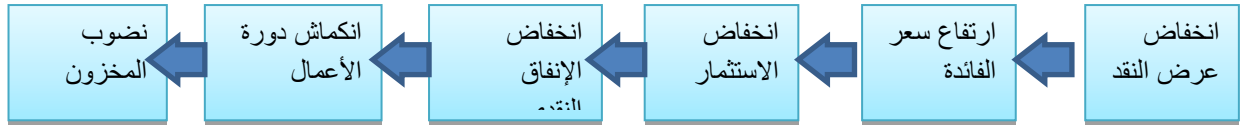
نقطة التوازن (T) تمثل تراكم في المخزون الموجب نتيجة انخفاض الإنفاق النقدي على الناتج الحقيقي ومما تقدم يمكن بيان نظرية هاوتري لحدوث دورة الأعمال عن طريق المخزون السلعي وفق المخطط (1) الآتي :-



المصدر :- إعداد الباحث

#### ب - المخزون السلعي السالب غير المتوقع .

يتحقق المخزون السالب في أنواع السلع كافة بسبب زيادة الإنفاق النقدي نتيجة زيادة عرض النقد الذي يفضي إلى زيادة المبيعات من السلع فيؤدي إلى انخفاض في المخزون السلعي إلى اقل مما مخطط له (1) ويمكن ايضاح ذلك في الشكل البياني السابق (1)، ان المنطقة الواقعة يسار نقطة (T) تمثل نضوب المخزون السلعي وذلك لان الإنفاق النقدي اكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يتمخض عنه دخول دورة الأعمال موجة كساد عند نضوب المخزون السلعي عن طريق المخطط (2) الآتي :-



المصدر :- إعداد الباحث

#### ثانيا :- العلاقة بين دورة الأعمال ومعدل التضخم ومعدل البطالة ومنحنى فيليبس .

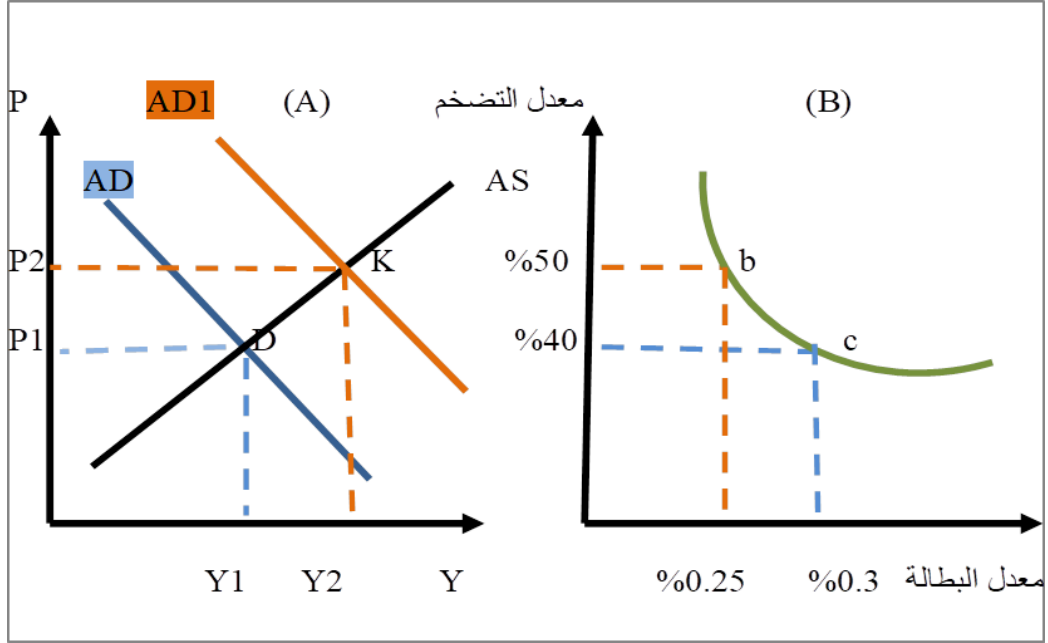
تزامن ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في السبعينات نتيجة السياسات النقدية والمالية المعتمدة ، وتأسيسا على قواعد المنهج النقودي لفريدمان يمكن تخفيض معدل البطالة لمدة محدودة جدا ، كما يمكن استقرار سعر الفائدة السوقي اقل من السعر الطبيعي للفائدة عن طريق تسارع معدل التضخم وسريان الامر على البطالة ومن هذا المنطلق قدم فريدمان نظريته المعدل التضخم غير المتسارع للبطالة او معدل طبيعي للبطالة (2) ومن ثم بين فريدمان الخطأ الرئيسي في التحليل الاقتصادي (Phillips) فيليبس الذي فشل في التمييز بين الأجر الحقيقية والأجر الاسمية فان عرض العمل والطلب عليا دالة في الاجر عند وجود توقعات للعمال بشكل دقيق عن مستوى العام للأسعار عند معدل اجر حقيقي يساوي الاجر الذي يتوقعه العامل ، بافتراض قيام السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في تخفيض معدل البطالة عن مستواه الطبيعي عن طريق زيادة معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم توسع دورة

(1) - اسماعيل محمد دعيس ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، الاردن ، 2012 ، ص 205 .

(2) - توماس ماير واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2002 ، ص 423 .

الأعمال في اقتصاد بلد ما إلى ان تصل القمة مع معدلات مرتفعة من الأسعار<sup>(1)</sup> ويمكن ايضاح ذلك من الشكل البياني (2) الاتي :-

الشكل (2) التوازن الكلي ومنحنى فيليبس في الاجل القصير



المصدر : اسماعيل محمد دعبس ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، الاردن ، 2012، ص 202.

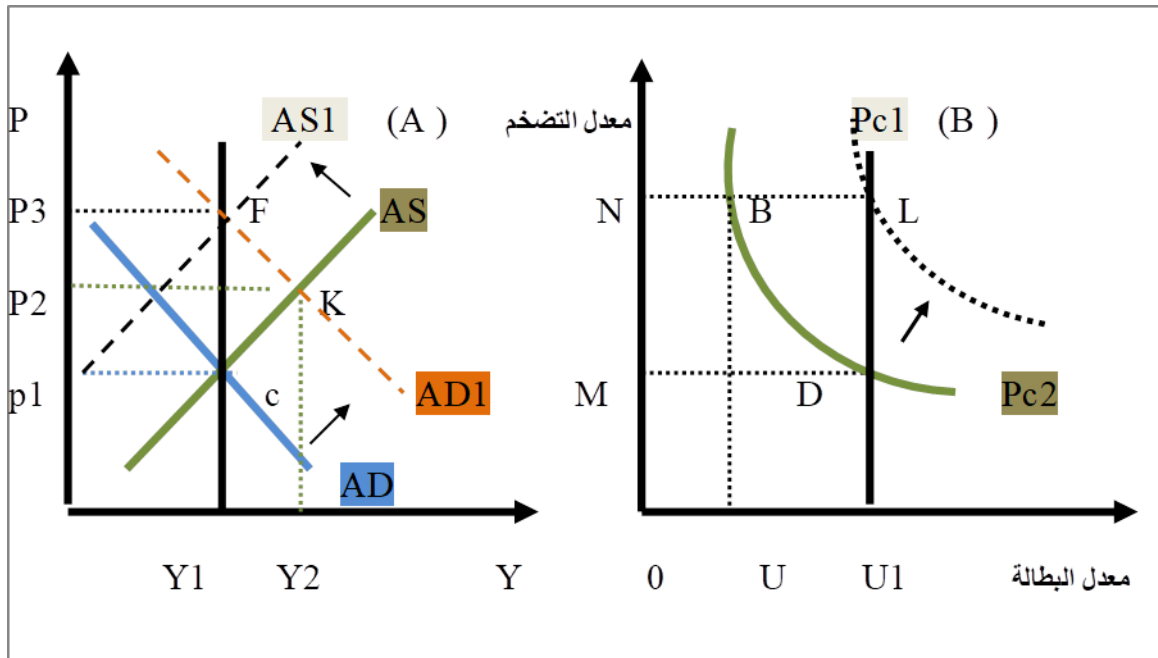
يتضح من الشكل البياني ان معدل الأسعار في الجزء (A) عند (p1) ومستوى الناتج المحلي الإجمالي عند (Y1) عند نقطة توازن (D) عندما يتقاطع منحنى (AD) الطلب الكلي مع منحنى (AS) العرض الكلي ، عندها يكون في الجزء (B) عند نقطة (c) معدل التضخم (40%) ومعدل البطالة (0.3%) ، كما يلاحظ ان محاولة السياسة النقدية<sup>(2)</sup> المتمثلة في البنك المركزي في تخفيض معدل البطالة عن مستواه الطبيعي في الاجل القصير فزيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يفضي إلى زيادة الاستثمار وتبدأ دورة الأعمال بالتوسع في الانتاج باتجاهين الأول<sup>(3)</sup> زيادة الطلب على العمل نتيجة حصول زيادة في الأجور النقدية إثر تقييم العمال أجورهم النقدية وفق معدلات تضخمية سابقة مما يجعلهم يتوقعون حصولهم على اجور حقيقية اعلى من السابقة ، الثاني<sup>(4)</sup> ان أصحاب الأعمال يتوقعون سريان اتجاه الأجور الحقيقية إلى الانخفاض إثر ارتفاع مستوى العام للأسعار من جهة ، ومن جهة اخرى تمثل الأجور الحقيقية جزءاً من تكاليف الانتاج مما يدفعهم إلى زيادة الطلب على الايدي العاملة ومن ثمَّ يزداد الانتاج الذي يترجم على زيادة

(1) - ازاد احمد الدوسكي واخرون ، اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة : 2003 - منتصف 2010 تحليل وقياسي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، مجلد (7) ، العدد (23) ، 2011 ، ص 104 .  
(2) - عبد علي كاظم المعموري ، التوحش الاقتصادي ( الفخ النيوليبرالي) ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الاردن ، 2020 ، ص ص 86 - 90 .  
(3) - بول سامو يلسون ، ووليام نورهاوس ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2001 ، ص 644 .  
(4) - وديع طوروس ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، 2010 ، ص 216 .

الدخل ، فضلا عن توظيف عناصر الانتاج ، وإنفاق عوائد عناصر الانتاج التي حصل عليها الافراد لشراء السلع والخدمات نتيجة زيادة الدخل مره اخرى فيزداد الطلب الكلي إلى (AD1) عند تقاطع مع العرض الكلي (AS) عند نقطة توازن (K) يزداد الناتج المحلي إلى (Y2) ومستوى الأسعار إلى (P2) في الجزء (A) ، ومن ثم تتحدد نقطة ثانية (b) لمنحنى فيليبس عند الانتقال إلى الجزء (B) عندها يكون معدّل التضخم ارتفع إلى (50%) وانخفاض معدّل البطالة إلى (0.25%) الذي يثبت وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة في الاجل القصير.

كما اقر انصار المنهج النقودي ان نمو المتزايد في معدّل التضخم في اقتصاد ما يرافقه ارتفاع معدّل البطالة وفقا لمنحنى فيليبس تمثل ظاهرة الركود التضخمي في الاجل الطويل (1) و للحد من النمو المتصاعد فلا بد من تخفيضه باعتماد سياسة نقدية انكماشية التي تفضي إلى ارتفاع معدّل البطالة عن مستواه الطبيعي ، والشكل البياني (3) يوضح ذلك :-

الشكل (3) التوازن الكلي ومنحنى فيليبس في الاجل الطويل



المصدر : - اسماعيل محمد دعيس ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، الاردن ، 2012 ، ص 203 .

من الجزء (A) يتحقق التوازن الكلي عند نقطة (c) عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي يتحدد الناتج المحلي الإجمالي عند (Y1) ، ومستوى الأسعار (P1) ، ينتقل إلى الجزء (B) تتحدد النقطة الأولى لمنحنى فيليبس (D) في الاجل القصير بافتراض ان المعدل المتوقع والفعلي للتغير في الأسعار مساويا للصفر، وكلفة انتاجية الوحدة الواحدة ثابتة ، ومعدّل الزيادة الحاصلة في الاجر الحقيقي والنقدي مساوية لمعدّل الزيادة في الانتاجية (M0) ومعدّل البطالة مساويا (0 - U1) يمثل المعدل الطبيعي للبطالة .

(1) - اسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم ، المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2007 ، ص 266 .

بافتراض دخول موجة توسعية في دورة الأعمال داخل اقتصاد معين فيزداد توظيف عناصر الانتاج والايدي العاملة وارتفاع عوائد عناصر الانتاج وزيادة الدخل إثر زيادة الانتاج وثُمَّ الطلب الكُلِّي ينتقل من (AD) إلى (AD1) في الجزء (A) الذي يتقاطع مع منحنى (AS) عند نقطة توازن جديدة (K) يزداد الناتج المحلي الحقيقي إلى (Y2) وارتفاع الأسعار (P2) الذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية إلى (ON) فيلاحظ ان موجة التوسع سببا في تحرك منحنى فيليبس في الاجل القصير إلى نقطة (B) وانخفاض البطالة من (U1) إلى (U) ، اما في حال دخول الاقتصاد في موجة من ارتفاع الأجور واسعار المواد الاولية<sup>(1)</sup>، فضلا عن نمو إنتاجية اقل من معدّل الأجور الاسمية الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمقدار (M- N) وفي حال بقاء معدّل البطالة اقل من مستواه الطبيعي فان الأجور تواصل ارتفاعها مع استمرار التضخم وانخفاض الانتاج فينتقل منحنى (AS) إلى (AS1) عند نقطة توازن جديدة (F) ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى (Y1) وترتفع الأسعار إلى (P3) الذي يفضي إلى انتقال منحنى فيليبس إلى Pc1 عند نقطة (L) إثر مدفوعات تامين البطالة<sup>(2)</sup> ، في حين يرى بعض الاقتصاديين تفكك المنحنى ليصبح موجب الميل<sup>(3)</sup> او يصبح ناتج المحلي الإجمالي عموديا ومعدّل البطالة عند معدّل طبيعي للبطالة<sup>(\*)</sup> .

ومما تقدم يمكن بيان العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي والأسعار والأجور في الجدول (1) الاتي :-

الجدول (1)

العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والأسعار والاجور

العامل	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الأجور	الأسعار	اتجاه العلاقة
معدّل البطالة اقل من مستواه الطبيعي	ارتفاع	ارتفاع	ارتفاع	عكسي
معدّل البطالة اعلى من مستواه الطبيعي	انخفاض	انخفاض	انخفاض	طردي

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد :-

(<sup>1</sup>) - محمد بن عبد الله الجراح ، احمد عبد الكريم المحميد ، مبادئ الاقتصاد الكُلِّي ، الطبعة السادسة ، جامعة الملك سعود ، 2017 ، ص 201 .

(<sup>2</sup>) -اسماعيل محمد دعيس ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار اليازوري ، مصدر سابق، ص 203 .

(<sup>3</sup>) - مارك سكويسين ، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد : ادم سمث ، كارل ماركس ، جون ماينارد كينز ، ترجمة مجدي عبد الهادي ، المركز القومي للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2018 ، ص 273 .

(\*) - يعني وجود معدّل محدود للبطالة لا يتجاوز 3% .



آرثر اوسيلفان واخرون ، الاقتصاد الكلي مبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2014 ، ص 40 .

## المطلب الثاني

### تأثير المنهج النقودي في التوازن الكلي

يستطيع المنهج النقودي تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي باستعمال قنوات السياسة النقدية عند معدّل نموّ كمية النقود ينسجم مع السلع والخدمات المنتجة داخل اقتصاد ما ، لكن في بعض الاحيان يتجاوز نموّ كمية النقود المعروض السلعي او العكس محدثا صدمات في الاقتصاد الحقيقي منها في جانب الطلب واخرى في جانب العرض ، فضلا عن الاستهلاك والاستثمار موضح كالآتي :-

#### اولا :- دورة الأعمال وصدمة الطلب الكلي .

تشير صدمات الطلب الكلي إلى حدث غير متوقع مفاجئ يؤدي إلى زيادة او نقصان في الطلب على السلع والخدمات ، بمعنى انتقال منحى الطلب إلى اليمين او اليسار بشكل مؤقت نتيجة إثر الحدث المفاجئ في احد مكونات هذا الطلب منها ( الإنفاق الحكومي ، الإنفاق الاستهلاكي ، الإنفاق الاستثماري ، صافي التعامل الخارجي ) ناتج عن أسباب داخلية وخارجية (1) ، تمثل العوامل الداخلية كل ما يتعلق في قرارات السياسة المالية والسياسة النقدية ، في حين تشير العوامل الخارجية انها خارج سيطرة ورقابة السياسة الاقتصادية للبلد منها الكوارث والحروب وتقلبات معدّل التبادلي مع الشريك التجاري نتيجة تغير في اسعار كل من الاستيرادات والصادرات منها اسعار البترول (2) ، الذي يحدث انتقال غير متوقع في منحى الطلب بالكامل فيشكل صدمة في دورة الأعمال داخل الاقتصاد فيختلف اثرها بنفس سريان اتجاه منحى الطلب في صدمتين الاتيتين :-

#### أ- صدمة الطلب الكلي الموجبة (3).

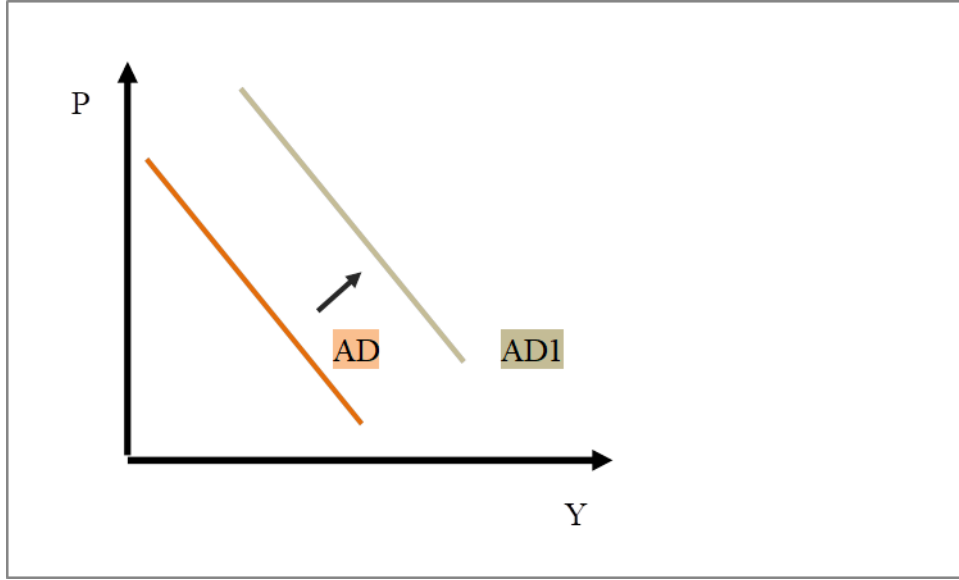
إن اتجاه انتقال منحى الطلب بالكامل إلى الجانب الايمن إثر تغير ايجابي في احد العناصر المكونة للطلب الكلي ، و يعزو المنهج النقودي امكانية السياسة النقدية التأثير في منحى الطلب تأسيسا على اتجاه الذي تعتمد السياسة فاذا كان توجهها توسعي فإمّا أنّ تزيد من المعروض النقدي او تخفضّ سعر الفائدة ، في حين العلاقة المتعارف عنها زيادة عرض النقد يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فيتوسع الاستثمار داخل الاقتصاد فيزيد التوظيف عناصر الانتاج الذي يفضي إلى زيادة الانتاج إثر زيادة الدخل ومن ثمّ يزداد الطلب الكلي فينتقل منحى الطلب إلى اليمين من (AD) إلى (AD1) في الشكل البياني (4) فيزداد مستوى الأسعار والنتاج المحلي الإجمالي محدثا صدمة موجبة وتوسعية في دورة الأعمال

(1) – Guido Lorezoni ,A Theory of Demand Shocks , Department of Economics , Massachusetts Institute of Technology , Cambridge , and National Bureau of Economic Research , November . 2008 ,p. 2-3.

(2) – محسن حسن المعموري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، ص 170.

(3) - Guido Lorezoni , A Theory of Demand Shocks , op. cit ,p.5.

الشكل (4) صدمة الطلب الكلي الموجبة



Source : Frederic S . Mishkin Economics of money and financial markets 8<sup>th</sup> Ed , New York , 2007 , p .571.

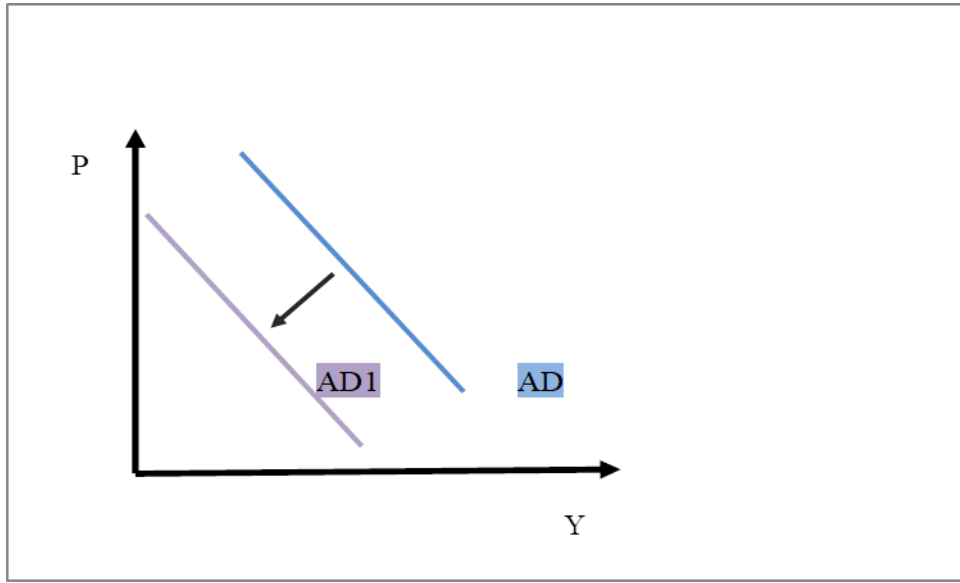
ب- صدمة الطلب الكلي السالبة<sup>(1)</sup>.

تشير إلى اتجاه انتقال منحنى الطلب إلى الجانب الأيسر إثر تغير سالب في احد عناصر مكونات الطلب الكلي ، فعند اعتماد سياسة انكماشية من قبل البنك المركزي تؤدي إلى انخفاض عرض النقد فيتمخض عنه امران ارتفاع سعر الفائدة من جهة ، وجهة اخرى انخفاض الإنفاق النقدي ومن ثم ينخفض الاستثمار داخل الاقتصاد الذي يمثل عنصراً فعالاً من عناصر الطلب الكلي فينخفض التوظيف والانتاج والدخل وعناصر الانتاج ومن الشكل (5) ، يلاحظ انخفاض منحنى الطلب من (AD) إلى (AD1)<sup>(2)</sup> يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، فضلا عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي موديا صدمة سالبة في دورة الأعمال

(1) - James Todd Swarthout , Econport original development, university of Arizona,2005 , p 14.

(2) – عبد المنعم السيد علي ، وآخرون، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر ، الطبعة الاولى، عمان، 2004 ، ص 269 .

الشكل (5) صدمة الطلب الكلي السالبة



Source : Frederic S . Mishkin Economics of money and financial markets 8<sup>th</sup> Ed , New York , 2007 , p .571.

**المطلب الثالث :- تحليل صدمات دورة الأعمال في الاقتصاد التركي وفق المنهج النقودي .**

تمّ فيما سبق تحليل المؤشرات الحقيقية والمؤشرات النقدية ، ولأجل معرفة إثر المؤشرات النقدية في دورة الأعمال ، سيتمّ اعطاء صورة تحليلية تجمع معدّل التغير السنوي للمؤشرات النقدية كمتغير دال على حركة دورية جنباً إلى جنب مع معدّل النموّ السنوي للمؤشرات الحقيقية يمثل متغير دال على دورة الأعمال .

**اولاً:- العلاقة بين عرض النقد الواسع والنتائج المحليّة الإجمالي والتغير بالمخزون للمدة (2005 - 2021).**

يُعدّ التغير السنوي في عرض النقد مؤشراً للحركة الدورية لمعدّل نموّ سنوي للنتائج المحليّة الإجمالي، وليبيان حالة الناتج المحليّ الحقيقي في النهاية العظمى او الصغرى لذلك نستعين في الجدول (2) الذي يتناول عرض النقد والنتائج المحليّة في تركيا للمدة (2005- 2021) .

ويلاحظ من الجدول (2) ان معدّل النموّ في عرض النقد بلغ (35.96%) عام 2005 وتزامن مع معدّل التغير السنوي في الناتج المحليّ إذ بلغ (9.07% ) ، فقد حقق معدلات نموّ موجبة لكن بقيم مختلفة فعند اسقاط هذا التغير السنوي في الشكل (6) نجده يقع في النهاية العظمى وفي حالة تزايد في الناتج المحليّ الحقيقي ، كما بلغ التغير بالمخزون حوالي ( 2.675 ) مليار ليرة نتيجة تحسين تركيا لوضعها الاقتصادي (1) .

(1) – صدام مرير الجميلي ، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (3) ، العدد (12) ، 2011 ، 235 .

كما حقق معدّل التغير السنوي في عرض النقد بلغ ( 12.65 % ) عام 2009 ، تزامن مع معدّل تغير سنوي في الناتج المحليّ بلغ (4.2-%) فعند الاستعانة بالشكل (6) يتبين ان حقق معدلات نموّ منخفضة وفي النهاية الصغرى ، فيلاحظ ان الحركة الدورية لعرض النقد متجهه إلى الاسفل أدتْ إلى انخفاض حالة الناتج المحليّ الحقيقي بسبب فقاعة العقار في امريكا التي انعكست اثارها سلبا على الاقتصاد التركي من تراجع الطلب الاستهلاكي والاستثماري و التشغيل والانتاج مما تمخض عنه انكماش اقتصادي ،فضلا عن اتّجاه هيكل الطلب نحو بعض السلع من مبيعات المخزون التي أدتْ إلى تراجع المخزون إلى (5.906) مليار ليرة نتيجة تراجع الانتاج.

في حين بلغ معدّل التغير السنوي لعرض النقد (15.02 %) عام 2011 وتزامن مع معدّل نموّ الناتج إذ بلغ (10.7 %) وبالإستعانة في الشكل (6) يتضح ان نموّ السنوي في عرض النقد ادى إلى التوسع في الاستثمار والتشغيل وما يعني تزايد الناتج المحليّ الإجمالي الحقيقي مما حقق معدّل النموّ السنوي في الناتج المحليّ الحقيقي مرتفع ويقع في النهاية العظمى

## الجدول (2)

العلاقة بين عرض النقد بالمعنى الواسع والناتج المحليّ الإجمالي بالأسعار الثابتة (2005-2021)

السنوات	عرض النقد بالمعنى الواسع	نسبة التغير %	الناتج المحليّ الاجمالي	نسبة التغير %	حالة الناتج المحليّ الحقيقي
2005	263120.9	35.96	933331.0	9.07	↑
2009	520893.6	12.65	1006372	-4.2	↓
2011	711388.3	15.20	1212813	10.7	↑
2019	2537696	27.02	1772794	0.92	↓
2021	5195794	52.51	2011446	11.6	↑

المصدر :- البنك المركزي التركي ، معهد الاحصاء ، سنوات مختلفة ، على الرابط :-

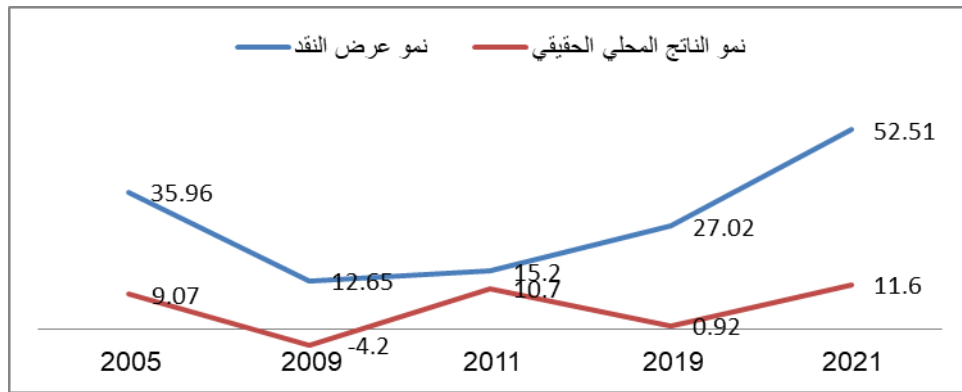
<https://www.turik.gov.tr/index>

اما عام 2019 شهد معدّل تغيراً سنوياً موجباً في عرض النقد بلغ (27.02%) فقد تزامن مع انخفاض معدّل التغير السنوي في الناتج المحليّ الإجمالي إذ بلغ (0.92%) ويلاحظ انخفاض الناتج المحليّ الحقيقي ، فضلا عن انخفاض التغير بالمخزون إلى (-35.883) مليار ليرة وبالإستعانة في الشكل (6) يتضح ان نموّ عرض النقد حقق معدلا موجبا مرتفعا وفي النهاية العظمى ، في حين حقق الناتج المحليّ معدّل نموّ منخفض ولكن موجب ويقع في نهايته الصغرى والذي تسبب في تراجع المخزون بعد اتّجاه حجم الطلب على بعض السلع من المخزون بعد التقلّبات داخلية نقدية في

الاقتصاد التركي بسبب انخفاض قيمة الليرة التركية وارتفاع معدّل التضخم ، فضلا عن تباطؤ إثر اجراءات السياسة النقدية في الناتج الحقيقي التي طرحها فريدمان في نظريته النقدية.

في حين حقق عام 2021 معدلات نموّ سنوية موجبة لكل من عرض النقد إذ بلغ (52.51%) وبلغ معدّل نموّ الناتج المحليّ حوالي (11.6%) مع تزايد المخزون إلى (285.487) مليار ليرة وعند الاستعانة بالشكل (6) يتضح انها حققت معدلات نموّ وموجبة وفي النهاية العظمى الذي يدل ان نموّ عرض النقد ذو تأثير ايجابي في الاقتصاد الحقيقي بعد زيادة التشغيل والاستثمار والدخل وبالتالي زيادة ما يعني المحليّ الحقيقي وتحسن الاقتصاد التركي ولتوضيح عمق العلاقة بين نموّ عرض النقد ونمو الناتج المحليّ الحقيقي في الشكل (6) الاتي :-

الشكل (6) العلاقة بين نموّ عرض النقد و نموّ الناتج المحليّ الإجمالي بالأسعار الثابتة في تركيا للمدة (2005-2021)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (2)

ثانياً:- العلاقة بين الائتمان المصرفي الخاص ومعدّل الفائدة الاسمي والاستثمار للمدة (2006 - 2020) .

يتخذ من التغيير في الائتمان المصرفي الخاص ومعدّل الفائدة مؤشر للحركة الدورية لمستوى الاستثمار ، فان اي مشروع استثماري يبني على اساس ما تمنحه المصارف من ائتمان للقطاع الخاص فان المستثمر يبني قراره على اساس المقارنة بين معدّل الفائدة الاسمي ومعدّل الفائدة الحقيقي وليبيان حالة الاستثمار في النهاية العظمى او الصغرى نستعين بالجدول (3) .

شهد عام 2006 معدّل نموّ الائتمان المصرفي بلغ (39.2%) وبلغ معدّل الفائدة (13.50%) وتزامن مع معدّل تغير سنوي للاستثمار إذ بلغ (26.10%) فعند الاستعانة في الشكل (7) يتضح انها حققت معدلات نموّ موجبة وفي النهاية العظمى بالرغم من ارتفاع معدّل الفائدة الاسمي لكن معدّل الكفاية الحدية للاستثمار مرتفعة جدا يحفز المستثمرين على التوسع في الاستثمار<sup>(1)</sup> .

في حين حقق معدّل نموّ سنوي منخفض للائتمان المصرفي إذ بلغ (5.73%) عام 2009 ومعدّل فائدة بلغ (6.50%) وتزامن مع تراجع نموّ السنوي للاستثمار إذ بلغ (-16.24%) فعند الاستعانة بالشكل (7) يتضح انه في

(1) - ابراهيم احمد الجبوري ، الدور التركي الاقليمي في المنطقة العربية الازمة السورية نموذجا ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2019 ، ص 101.

النهاية الصغرى فترجع معدّل نموّ الاستثمار نتيجة تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاصّ على الرغم من انخفاض معدّل الفائدة لكن معدّل الكفاية الحدية للاستثمار متدنية جدا التي أدتْ إلى عزوف المستثمرين بعد صبغت ازمة عام 2008 المالية التي سببت فزعاً وذعراً مالياً التي اصطبغت بها بلدان العالم اجمع، كما وضع هاوترى ذلك عندما تنخفض الودائع المصرفية<sup>(1)</sup> لذا المصارف المانحة للائتمان تتخذ اجراءات لرفع الفائدة لتحجيم الائتمان وتوفير السيولة وبالتالي يقلل من القروض الممنوحة للأعمال الاستثمارية .

### الجدول (3)

العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاصّ والاستثمار ومعدّل الفائدة الاسمي في تركيا للمدة (2006-2020)

(2020)

السنوات	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة التغير %	معدّل الفائدة الاسمي	الاستثمار	نسبة التغير %	حالة الاستثمار
2006	19.78	39.2	13.50	226.55	26.10	↑
2009	37.31	5.73	6.50	223.71	-16.29	↓
2010	48.47	29.9	1.63	287.65	28.58	↑
2019	116.29	-2.02	10.50	1117	0.18	↓
2020	135.44	16.52	15.50	1383	23.85	↑

المصدر :- البنك المركزي التركي ، معهد الاحصاء ، سنوات مختلفة ، على الرابط :-

<https://www.turik.gov.tr/index>

في حين حقق عام 2010 معدلات نموّ موجبة لكل من الائتمان المصرفي الخاصّ إذ بلغ (29.9%) ومعدّل فائدة بلغ (1.6%) وتزامنت مع ارتفاع معدّل نموّ سنوي للاستثمار إذ بلغ (28.58%) فعند الاستعانة بالشكل (7) يتضح انها حققت معدلات نموّ موجبة وتقع في النهاية العظمى نتيجة انتعاش الاقتصاد التركي وارتفاع الاستثمار وارباحه واتساع الائتمان الممنوح للقطاع الخاصّ ادى إلى جذب المشاريع والأعمال الاستثمارية الذي بينه هايك عندما اكد ان ارتفاع سعر الفائدة الطبيعي عن مستوى الفائدة السوقي الذي يحفز على الاقتراض تارة ، ومن تارة اخرى ان مصدر الاستثمار

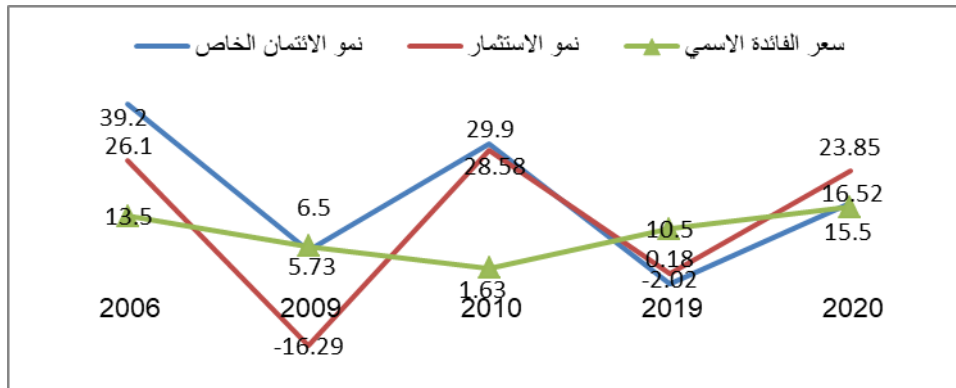
(1)- ياسر محمد جاد الله ، محمد غرس الدين ، التقلّبات الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 151.

الادخار الذي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الحالي ولما كان نموّ عرض النقد يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع الإنتاجية اعلى من السلع الاستهلاكية يمحض عنه انتعاش الاقتصاد ووصول الائتمان المصرفي والاستثمار إلى القمة (1) .

اما عام 2019 فقد حقق الائتمان المصرفي الخاصّ معدّل نموّ سنوي بلغ (-2.02%) ومعدّل فائدة بلغ (10.50%) وتزامن مع معدّل نموّ سنوي للاستثمار بلغ (0.18%) عند الاستعانة بالشكل (7) يتبين انها حققت معدلات نموّ منخفضة جدا وفي النهاية الصغرى تزامن انخفاض الائتمان المصرفي للقطاع الخاصّ ومستوى الاستثمار نتيجة ازمة العملة المحلية التي قادت إلى فزع نقدي داخلي و التوقف عن الاستثمار ، فضلا عن انخفاض كل من معدّل الكفاية الحدية للاستثمار ومعدّل الفائدة الاسمي .

كما حققت معدلات نموّ موجبة عام 2020 في كل من الائتمان المصرفي إذ بلغ (16.52% ) ومعدّل فائدة بلغ (15.50%) وتزامن مع معدّل نموّ الاستثمار بلغ (23.85%) وعند الاستعانة بالشكل (7) يتضح انها حققت معدلات نموّ موجبة وفي النهاية العظمى التي تعكس ازدهار الاقتصاد التركي في منح الائتمان المصرفي للقطاع الخاصّ ، فضلا عن ارتفاع الكفاية الحدية للاستثمار ، والشكل (24) الاتي يوضح عمق العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاصّ وسعر الفائدة الاسمي والاستثمار .

الشكل (7)العلاقة بين نموّ الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاصّ ونموّ الاستثمار ومعدّل الفائدة الاسمي في تركيا للمدة (2006- 2020)



المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (3)

### ثالثاً:- العلاقة بين معدّل التضخّم ومتوسط الاجر ومعدّل البطالة للمدة (2007 - 2020)

يُعدّ التضخّم ومتوسط الاجر مؤشرا للحركة الدورية للبطالة داخل اقتصاد معين ، إذ يؤخذ على نموّ متوسط الاجر متغير دال داخلي يعكس حركة معدّل البطالة داخل الاقتصاد فاذا زاد الاجر ادى إلى زيادة التشغيل وانخفاض معدّل البطالة ، اما إذ انخفض الاجر فيحدث العكس وتوضيح ذلك نستطيع الاستعانة بالجدول (4) الذي يتناول متوسط الاجر ومعدّل التضخّم ومعدّل البطالة في تركيا للمدة (2007 - 2020) .

(1)- Javier Andras ,H . Davhd Lopez – money in an Estimated Business Cycle Model of the Euro Area , Madrid university,2000 , P : 33.

فيلاحظ ان عام 2007 قد شهد معدّل نموّ متوسطّ الاجر السنوي إذ بلغ (3.43% ) ومعدّل تضخم بلغ (6.2%) وتزامن مع معدّل بطالة بلغ (8.9%) وعند الاستعانة في الشكل (8) يتضح ان معدّل التضخم ومعدّل البطالة حقق معدلات نموّ موجبة لكن في النهاية الصغرى ، اما معدّل نموّ متوسطّ الاجر في النهاية العظمى .

في عام 2008 حقق معدّل نموّ متوسطّ الاجر معدلا سالبا إذ بلغ ( -0.54%) ومعدّل تضخم بلغ (12.05% ) وتزامن مع معدّل البطالة إذ بلغ (9.44%) وبالاستعانة في الشكل (8) يتبين ان نموّ متوسطّ الاجر في النهاية الصغرى محقق معدّل نموّ سالبا اما معدّل التضخم ومعدّل البطالة حققت معدلات نموّ موجبة وفي النهاية العظمى الذي تثبت تفكك منحني فيليبس فقد تزامن ارتفاع معدّل التضخم ومعدّل البطالة وعدم مرونة الأجر الاسمية إلى الانخفاض بل زيادة الأجر النقدية نتيجة زيادة اكبر في الأسعار تؤدي إلى انخفاض الاجر الحقيقي ومن ثمّ يتمخض ركود تضخميّ في الاقتصاد التركي<sup>(1)</sup> .

في حين شهد عام 2011 معدّل نموّ متوسطّ الاجر ارتفاعا إذ بلغ (1.61%) واخذ معدّل التضخم بالانخفاض إلى (8.2%) وتزامن مع انخفاض معدّل البطالة إلى (8.18%) وعند الاستعانة بالشكل (8) يتضح ان نموّ متوسطّ الاجر في النهاية العظمى ، اما معدّل التضخم ومعدّل البطالة فحققت معدلات نموّ موجبة وفي النهاية الصغرى التي تعكس انتعاش الاقتصاد التركي .

#### الجدول (4)

العلاقة بين معدّل التضخم ونموّ متوسطّ الاجر ومعدّل البطالة للمدة (2007 - 2020)

السنوات	متوسطّ الاجر	نسبة التغير %	معدّل التضخم	معدّل البطالة	حالة البطالة
2007	22		6.2		↑
	590.98	3.43		8.90	
2008	22467.88	-0.54	12.05	9.44	↑
2011	23666.75	1.61	8.2	8.18	↓
2018	30076.38	-1.88	16.46	10.92	↑
2019	30610.72	1.77	13.91	13.71	↑
2020	32625.05	6.58	14.83	13.16	↓

(1) - اسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومفاهيم السياسة ، مصدر سابق ، ص 280.



## ECD DATA

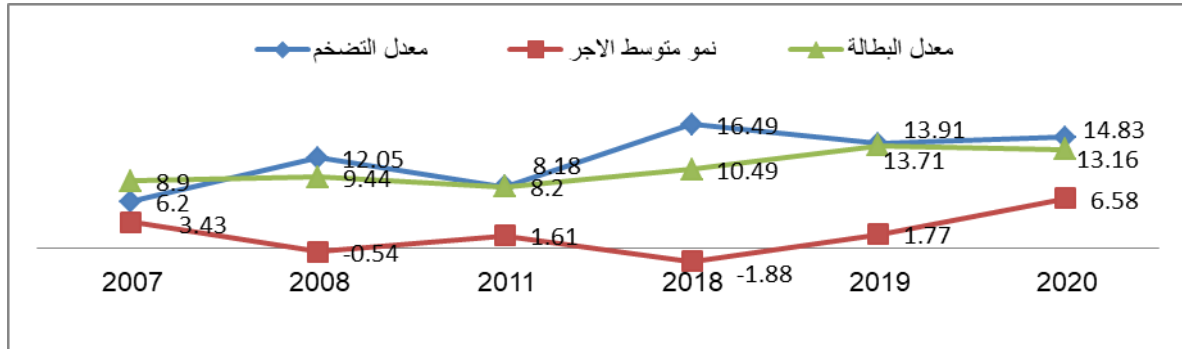
المصدر :-

### -Economics 2022.

اما عام 2018 حقق معدّل نموّ متوسطّ الاجر انخفاضا سالباً إذ بلغ (1.88-%) مع ارتفاع معدّل التضخّم إلى (16.46%) وتزامن مع معدّل البطالة إذ بلغ (10.92%) وعند الاستعانة في الشكل (8) يتضح ان نموّ متوسطّ الاجر في النهاية الصغرى ومعدّل نموّ سالب اما التضخّم ومعدّل البطالة حقق معدلات موجبة وفي النهاية العظمى و دل ذلك على ركود وتراجع في الاقتصاد التركي بسبب تأرجح نقدي بعد انخفاض قيمة العملة .

اما المدة (2019 - 2020) حقق معدّل نموّ متوسطّ الاجر إذ بلغ (1.77%) عام 2019 واخذ بالارتفاع إلى (6.58%) عام 2020 ، وحقّق معدّل التضخّم (13.19%) عام 2019 واخذ بالارتفاع إلى (14.83%) عام 2020 وتزامنت مع معدّل البطالة (13.71%) عام 2019 ، اما عام 2020 فشهد انخفاضاً في معدّل البطالة إذ بلغ (13.16%) فعند الاستعانة في الشكل (8) يتضح انها حققت معدلات موجبة ومتقاربة لكل من التضخّم والبطالة مع ارتفاع نموّ متوسطّ الاجر الذي يعكس حالة استقرار اقتصادي ، والشكل (8) الاتي يوضح العلاقة بين معدّل نموّ متوسطّ الاجر ومعدّل البطالة ومعدّل التضخّم.

الشكل (8) العلاقة بين معدّل نموّ متوسطّ الاجر ومعدّل البطالة ومعدّل التضخّم في تركيا للمدة (2007- 2020)



المصدر :- من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (4)

رابعاً:- دورة الأعمال في تركيا للمدة (2004 - 2022) .

يُعدّ مؤشر نموّ التغيير السنوي للنتائج المحليّ الإجمالي الحقيقي من المؤشرات الأكثر أهمية المعيرة عن المستوى الاقتصادي ، ولمعرفة حدوث دورة الأعمال في تركيا خلال مدة الدراسة تمّت الاستعانة في بيانات الربع السنوي للنتائج المحليّ الإجمالي ومعدّل تغييره الربع سنوي في الجدول (5) فيتضح هناك دورتي أعمال في تركيا وكالاتي :-

أ- دورة الأعمال التركيبية الأولى للمدة (2007 - 2009) .

فيلاحظ من بيانات الربع سنوية في الجدول (5) ان الربع الرابع لعام 2007 قد حقق معدّل نموّ ربع سنوي موجب بلغ (3.43%) وعند الاستعانة في الشكل (9) يتبين أنّها النقطة الأولى التي تبدأ منها دورة الأعمال وتشير إلى النهاية العظمى (القمة) .

الجدول (5)

الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي في تركيا للمدة (2019-2007)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي				التغير السنوي %			
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
2007	259553	259632	261154	270119	1.82	0.03	0.58	3.43
2008	275809	266021	261188	254554	2.10	-3.54	-1.81	-2.54
2009	240136	249758	255742	260735	-5.66	4	2.39	1.9
2017	413726	423161	429575	437663	1.36	2.28	1.51	1.18
2018	444091	447011	439743	425733	1.46	0.65	-1.62	-3.18
2019	433824	444151	444376	450440	1.90	2.37	0.05	1.36

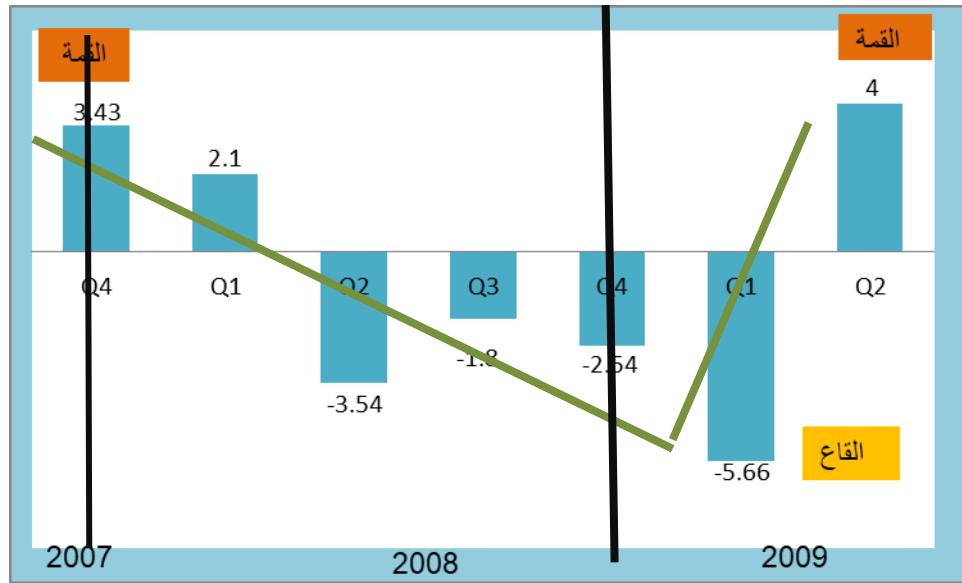
المصدر :- <https://fred.stlouisfed.org> . Link: Federal Reserve Economic Data

كما شهد عام 2008 معدّل تغير ربع سنوي في الربع الأول بلغ (2.10%) واخذ بالانخفاض في الربع الثاني إلى (-3.54%) واستمر بالانخفاض حتى الربع الرابع إذ بلغ (-2.54%) ، فيلاحظ أنّ اتجاه دورة الأعمال نحو الاسفل نتيجة الازمة العالمية التي أدت إلى تراجع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وانخفاض الطلب عليه ،فضلا عن صعوبة الحصول على سيولة نقدية لتمويل الأعمال وما يعني تراجع الاقتصاد التركي .

واخذ الوضع الاقتصادي في تركيا بالتراجع والانكماش في قطاعاته كلها في الربع الاول من عام 2009 إذ بلغ (-) 5.66% معدّل نموّ سالب يمثل النهاية الصغرى (القاع) نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية<sup>(1)</sup> بسبب الانفتاح العالمي ، اما الربع الثاني من العام ذاته حقق معدّل نموّ موجب إذ بلغ (4%) ويشير إلى رواج الاقتصاد التركي وازدهاره نتيجة التوسع في القروض الممنوحة لدعم القطاع الخاص والاستثمار لتصل دورة الأعمال إلى النهاية العظمى ( القمة) كما موضحة في الشكل (9) الآتي :-

<sup>(1)</sup>- Oktav , Ozden zeynep ,and Aycan Celikaksoy .:" the Syrian Refugee Challenge and Turkey's Quest for Normative Power in the Middle East." International Journal , vol .70,no.3,2015,p408.

الشكل (9) دورة الأعمال التركيبية الأولى للمدة (2007- 2009)



المصدر :- من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (5)

ب – دورة الأعمال التركيبية الثانية للمدة (2017 - 2019) .

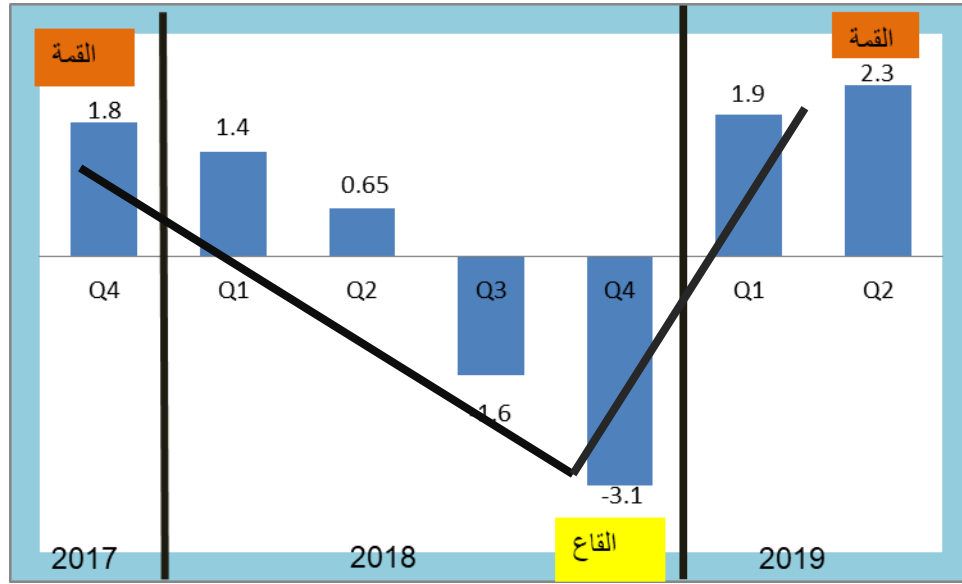
يتضح من بيانات الجدول (5) ان الربع الثاني من عام 2017 قد حقق اعلى معدل نمو موجب بلغ (2.28%) الذي يمثل نقطة الانطلاق الأولى في النهاية العظمى (القمة) ، وبعدها اخذ بالانخفاض في الربع الثالث إذ بلغ (1.15%) واستمر حتى الربع الرابع إذ بلغ (1.8%) .

في حين شهد عام 2018 انخفاض مستمر في معدل تغير ربع سنوي في الربع الاول إذ بلغ (1.4%) ومن ثمّ انخفض في الربع الثاني إلى (0.65%) وبعدها اخذ بالانخفاض بمعدلات سالبة إذ حقق في الربع الثالث معدل تغير بلغ (1.6%) ، في حين شهد الربع الرابع معدل تغير بلغ (3.18%) الذي يمثل انحدار دورة الأعمال إلى القاع في النهاية الصغرى نتيجة ازمة العملة التركيبية المحلية (الليرة) التي أدت إلى تراجع الاقتصاد المحلي بشكل كبير التي تشير إلى تقلبات دورية داخلية بسبب انخفاض متوسط الاجر الحقيقي وارتفاع معدل التضخم ، فضلا عن فقدان السيولة النقدية وتراجع التمويل الائتماني ، فضلا عن تزايد المديونية وارتفاع تكاليفها وزيادة الإعانات الاجتماعية<sup>(1)</sup> .

أما الربع الأول من عام 2019 حقق معدل نمو موجب بلغ (1.90%) واخذ بالارتفاع إلى الربع الثاني إذ بلغ معدل نموه السنوي (2.37%) ، الذي يشير إلى ازدهار الاقتصاد التركي ورواجه ووصوله إلى النهاية العظمى (القمة)<sup>(2)</sup> كما موضح في الشكل (10) الاتي :-

(<sup>1</sup>) – احمد توفيق محمد ، الاقتصاد التجاري الكلي ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2020 ، ص 69 .  
(<sup>2</sup>) – احمد توفيق محمد ، الاقتصاد التجاري الكلي ، مصدر سابق، 2020 ، ص 112.

الشكل (10) دورة الأعمال التركيبية الثانية للمدة (2017 - 2019)



المصدر :- من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (5)

وخلص مما تقدم يمكن ايضاح حدوث دورتي الأعمال في الاقتصاد التركي وفق التفسير النقودي ، فيلاحظ ان الدورة الأولى نتيجة صدمة خارجية تمثلت باللائمة المالية الأمريكية التي اثرت سلبا على الاقتصاد التركي من جانب السيولة النقدية ، اما الدورة الثانية نتيجة صدمة داخلية بعد تأرجح العملة المحلية وانخفاض السيولة النقدية والإنفاق النقدي ومن هنا الاستثمار داخل الاقتصاد الذي يمثل عنصرا فعلا من عناصر الطلب الكلي ومن ثم يؤدي إلى انخفاض التوظيف والدخل والنتائج الحقيقي .

#### الاستنتاجات

1- استطاع الجانب التحليلي بيان أن الاقتصاد التركي كلما كان اكثر تقدما وارتباطا وانفتاحا مع العالم الخارجي ، كلما تأثر وإثر في دورة الأعمال وبصورة اسرع نتيجة الشريك التجاري عند تتبع مسار اتجاه الناتج المحلي الإجمالي التركي .

2- إن حدوث صدمة موجبه او سالبه في عرض النقد أو قيمة الليرة التركية تؤدي إلى حدوث صدمة في الإنفاق الكلي مؤديا إلى صدمة في دورة الأعمال التركية .

3- تمّ التوصل إلى فرضية البحث إلى ان وجود علاقة بين المؤشرات الحقيقية والمؤشرات النقدية مفادها ان الاقتصاد التركي يتأثر بصدمات دورة الأعمال الحقيقية وتنعكس على المؤشرات الاقتصادية التركي خلال مدة الدراسة .

4- استطاع الجانب التحليلي التوصل إلى وقوع دورتي أعمال خلال مدة الدراسة بعد معرفة التغيرات الاقتصادية في المؤشرات النقدية والحقيقية وربط تلك المؤشرات بالاتجاه نفسه لمعرفة مدى تأثير المؤشرات النقدية في المؤشرات الحقيقية داخل الاقتصاد التركي .

5- عانى الاقتصاد التركي من مشكلة الركود عام 2008 مؤدية إلى دورة الأعمال الأولى ، كما شهد ايضا عام 2016 انقلاباً عسكرياً وبعدها تراجع الاقتصاد التركي ايضا عام 2018 نتيجة انخفاض قيمة الليرة مسببه دورة أعمال ثانية ، في حين شهد عام 2020 تراجع لكن بمستوى اقل من السابق وذلك لتعرض الاقتصاد إلى صدمات سابقة اعمق و اشد ركودا .

### التوصيات

- 1- ينبغي على الاقتصاد التركي أن يؤهل النظام المصرفي لدعم القطاع الانتاجي الخاصّ وتحفيزه عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي الخاصّ وافتتاحه على العالم الخارجي في القطاعات الانتاجية كافة .
- 2- يحتاج الاقتصاد التركي إلى استقلالية البنك المركزي لتكون سلطة نقدية اكثر فاعلية على الرغم من حصول البنك المركزي على استقلالية إلا أنها ظلّت مرتبطة بالحكومة التركية التي تضعف عمل البنك المركزي وفاعليته.
- 3- بناء قاعدة معلومات احصائية للمؤشرات الاقتصادية كافة النقدية والحقيقية والعمل على مراقبتها وتحديثها بصورة مستمرة من قبل كوادر فنية لضمان الحصول على بيانات تمكن من تشخيص الازمات الاقتصادية بدقة ووضع الحلول المناسبة بعد اختبارها وتحليلها والتنبؤ بها .
- 4- يُعدّ مؤشر سعر الفائدة أهم أداة للسلطة النقدية في الاقتصاد العالمي ، ولما كان الاقتصاد التركي من الاقتصادات الناشئة و متسارعة النموّ لذا وجب الامر الاخذ بالحسبان متغير سعر الفائدة ليصبح عامل انتقال الإثر النقدي إلى الاقتصاد الحقيقي في تركيا .
- 5- تنوع تشكيلة القاعدة الانتاجية ولا سيما الناتج المحليّ غير النفطي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي المحليّ في تركيا بعد مروره بتقلّبات سياسية واقتصادية جعلته اقتصادا مستوردا لللازمات .

### المصادر

#### المصادر العربية

- 1- ابراهيم احمد الجبوري ، الدور التركي الاقليمي في المنطقة العربية الازمة السورية نموذجا ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2019.
- 2- احمد توفيق محمد ، الاقتصاد التجاري الكليّ ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2020.
- 3- آرثر اوسيلفان واخرون ، الاقتصاد الكليّ مبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2014 .
- 4- ازاد احمد الدوسكي واخرون ، إثر السياستين المالية والنقدية على التضخّم في الاقتصاد العراقي للمدة : 2003 – منتصف 2010 تحليل وقياسي ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، مجلد (7) ، العدد (23) ، 2011.

- 5- اسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم ، المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2007 .
- 6- اسماعيل محمد دعيس ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار اليازوري، الطبعة الأولى ، الاردن ، 2012 .
- 7- بول سامو يلسون ، ووليام نورهاوس ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2001.
- 8- توماس ماير واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة احمد عبد الخالق ، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002 .
- 9- صدام مريير الجميلي ، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (3) ، العدد (12) ، 2011 .
- 10- عبد الرزاق بني هاني ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، الاردن ، 2014.
- 11- عبد المنعم السيد علي ، واخرون، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر ، الطبعة الاولى، عمان، 2004 .
- 12- عبد علي كاظم المعموري ، التوحش الاقتصادي ( الفخ النيوليبرالي) ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الاردن ، 2020.
- 13- مارك سكويسين ، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد : ادم سميث ، كارل ماركس ، جون ماينارد كينز ، ترجمة مجدي عبد الهادي ، المركز القومي للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2018.
- 14- محسن حسن المعموري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، بدون سنة نشر.
- 15 - محمد بن عبد الله الجراح ، احمد عبد الكريم المحميد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة السادسة ، جامعة الملك سعود ، 2017.
- 16- وديع طوروس ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، 2010 .
- 17- ياسر محمد جاد الله ، محمد غرس الدين ، التقاليد الاقتصادية ، مطبعة الاسراء ، القاهرة ، 2005.

#### المصادر الاجنبية

1-Frederic S . Mishkin Economics of money and financial markets 8th Ed , New York , 2007.

2-Guido Lorezoni ,A Theory of Demand Shocks , Department of Economics ,  
Massachusetts Institute of Technology , Cambridge , and National Bureau of Economic  
Research , November . 2008.

3- James Todd Swarthout , Econport original development, university of Arizona,2005.

4-Javier Andras ,H . Davhd Lopez – money in an Estimated Business Cycle Model of the  
Euro Area , Madrid university,2000.

5- Oktav , Ozden zeynep ,and Aycan Celikaksoy. : " the Syrian Refugee Challenge and  
Turkeys Quest for Normative Power in the Middle East." International Journal , vol  
.70,no.3,2015.